

التقدير النحوي في كتاب التمام في أشعار هذيل لأبن جني

م.م. إياد هادي جميل

وزارة التربية - الكلية التربوية المفتوحة

lyad.alshari@gmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث موضوع التقدير النحوي الذي يُعدّ من أكثر الظواهر في اللغة العربية في التراث النحويّ ، وقد أدى ترادف وتقاطع المصطلحات معه إلى حدوث تذبذب واضطراب ، فعمد النّحاة إلى تقريب ودراسة المصطلحات التي تلتبس مع مصطلح التقدير ، إذ استخدمه النّحاة لتحليل الظواهر اللغوية التي تعترى بعض التراكيب في اللغة العربية ، فيقوم النّحاة إلى إعادة صياغة النص ، لذلك جعل الكثير من النّحاة ضوابطاً للتقدير النّحويّ ، كون التقدير هو ليس مسألة خيالية لا يعرف العرب القدامى شيئاً عنها؛ بل لأن العربيّ نطق هذه اللغة على السّليقة ، فالحذف والتقدير يوصلان إلى ضبط ما لا يمكن ضبطه بغيرهما فهناك تراكيب مسندة قد وقع فيها حذف ، فلو لم نقدّره لا نستطيع أو يصعب علينا فهمها فهماً سليماً . ولما لهذه الظاهرة من أهمية في الدرس اللغوي فكان موضوع بحثنا الموسوم هو دراسة هذه الظاهرة في كتاب (التمام في أشعار هذيل) لأبن جني.

الكلمات المفتاحية: التقدير النحوي، ابن جني، كتاب التمام، أشعار هذيل، النحو العربي، الدرس النحوي، الحذف النحوي.

Syntactic Ellipsis in the Book Al-Tammām fī Ash‘ār Hudhayl by Ibn Jinnī

Lecturer. Iyad Hadi Jamil

Ministry of Education – Open Educational College

Abstract:

This research approaches the topic of grammatical estimation, which is considered one of the most common phenomena in the Arabic language in the grammatical heritage. The synonymy and intersection of terms with grammatical appreciation has led to fluctuation and confusion, so grammarians sought to bring together and study the terms that are confused with the term appreciation. Grammarians used it to analyze the linguistic phenomena that affect some structures in the Arabic language, so the grammarians reformulated the text .Arabs knew nothing about, but rather the reason for this is that the Arab pronounced this language in a clear manner. Deletion and estimation lead to controlling what cannot be controlled by anything else. There are predicate structures in which deletion occurred. If we do not appreciate it, we cannot or will find it difficult to understand it properly. Therefore, many grammarians made controls for grammatical estimation, because estimation is not an imaginary

issue that the ancient Arabs knew nothing about, but rather the reason for this is that the Arab pronounced this language in a clear manner. Deletion and estimation lead to controlling what cannot be controlled by anything else. Therefore, there are predicate structures that have occurred. There is an omission in it, and if we do not estimate it, we will not be able or it will be difficult for us to understand it properly.

Keywords: Syntactic Ellipsis, Ibn Jinnī, Al-Tammām, Hudhayl Poetry, Arabic Syntax, Grammatical Analysis, Ellipsis in Grammar, Syntactic Deletion

المُقَدِّمَة

قال تعالى :. إِيَّاهُ يَصْنَعُ الْكَلِمَ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يُبَوِّرُ) // غافر (١٠)

الحمد لله رب العالمين الذي جعل الحمد باباً رحمة لعباده دون حاجة منه إليه ، وأفضل الصلاة السلام على المبعوث رحمة للعالمين سيد بني آدم من الأولين والآخرين سيدنا ومولانا وحبيبنا أبي القاسم محمد الأمين وعلى آله المنتجبين الطاهرين ، وبعد :

يُعدّ التقدير النحويّ من أكثر الظواهر اللغويّة في التراث النحويّ وقد شغلت هذه الظاهرة الكثير من النحاة كونه يُقدّم الفرصة للاطلاع على آراء القدامى والمحدثين وكذلك يبين وجهات النظر المختلفة في بعض الظواهر خاصة بعد ظهور نظرية العامل وكيف انقسم العلماء حولها بين مؤيدٍ ورافضٍ ، ولاسيما أنّ التقدير النحويّ نراه قد أخذ منحى جديداً عند النحويين فصيّروا له ضوابط ، و شروط ، وقواعد ، وقد حموها بأمرٍ مختلفٍ وبعدّ التقدير واحداً منها ، وعدوه ركن من أركان النظرية النحوية ، ويعد أحد أبرز الأسس التي قامت عليها نظرية العامل ، والحقيقة التي لا بد منها هو إن التقدير مرتبط بالمعنى الذي تؤول إليه الجملة حينما نعيد ترتيبها أو ننظر في الزيادة التي يمكن أن تؤديه من معنى ، لذلك عدّ التقدير من الموضوعات التي تربط النحو بالدلالة .

وإذا يمينا النظر صوب كتاب سيبويه نرى إن تعبير التقدير لم يرد في كتابه ، سوى تعابير وردت تدلّ على هذا المصطلح منها : (الاضمار - الحذف - التمثيل) ، إلّا إنّ مصطلح التقدير قد يشمل جميع هذه المصطلحات بدليل مجيئه كثيراً عند النحويين المتأخرين ، والخلاصة فإنّ التقدير وجدناه قد عالج قضايا الجملة العربية ، فحلّلها وبيّن أصولها ؛ لأنه يحاول أن يوضح ما غمض من أسرار هذه الجملة من ناحية تركيبها أو معناها . ولقد تناولنا في هذا البحث الموسوم والذي قسم إلى ثلاثة مباحثٍ تحدثت في المبحث الأول عن التقدير لغة واصطلاحاً وأهميته وشروطه ، ولم أقم بترجمة حياة المؤلف كما هو متعارف في البحوث والرسائل والدراسات كون المؤلف أشهر من أن أكتب عنه كونه عالماً جهبذاً وأحد أساطين اللغة العربية وقد أشبعت الدراسات والمؤلفات بالكلام عن سيرته ودوره الكبير في الدرس

النحويّ ، في حين تحدثنا في المبحث الثاني عن المفاهيم والمصطلحات المشتركة مع التقدير والتي تحمل معانيه وتلتبس به والاكثر حضوراً عند النحاة ، أما في المبحث الثالث فأخذنا نماذج للتقدير النحويّ في كتاب التمام ولم نَقَم بتقسيم الموضوعات كما هو الشائع والمتعارف في الدراسات النحوية من تقسيم البحث إلى مرفوعات ، ومنصوبات ، ومجرورات ... الخ كون كتاب التمام هو شرح لنماذج من أشعار الهذليين وقد غابت في هذا الكتاب التقسيمات والمباحث لأن الكتاب هو عبارة عن جمع لنماذج من أشعار الهذليين يذكر المؤلف اسم شاعر ونماذج من شعره بعده يقوم بشرحها فغابت فيه المنهجية لذلك كانت مواضع التقدير النحوي متناثرة في طيات هذا الكتاب ، فقامت بأخذ أي لفظة أو كلمة تشير إلى التقدير .

المبحث الاول

التقدير النحويّ أهميته وشروطه

التقدير لغةً : وردّت دلالة التقدير في المعجم العربي بمعنى القياس والحكم والتهيه ، جاء في لسان العرب: " القَدَرُ القضاء الموفق ، يقال قَدَرَ الإله تقديرًا ، وإذا وافق الشيءُ الشيءَ قلتَ جاء قَدْرُهُ ، القَدْرُ والقَدَرُ القضاء والحُكْمُ وهو ما يدبره الله عزَّ وجلَّ من القضاء ويحكم به من الأمور ... " ، وقال أيضًا : " والتقدير على وجوه من المعاني أحدهما التروية والتفكير في تسوية أمر وهيئته . والثاني : تقديره بعلامات يقطعه عليها . والثالث : أن تنوي أمرًا بعقدك تقول قدرت أمرًا كذا وكذا أي نويته وعقدت عليه ويقال قدرت لأمر كذا أقدرُ قدرًا إذا نظرت فيه ودبرته وقايسته " ٢ .

وجاء التقدير بمعنى القياس لدى الزبيدي : " القَدْرُ : قياس الشيء بالشيء ، يقال : قدره به قدرًا وقَدَرَهُ إذا قاسه ، ويقال أيضًا : قدرت لأمر كذا أقدر له ، بهذا المعنى " ٣ .

اصطلاحًا :

لقد استخدم النحاة مصطلح التقدير النحوي لتحليل ظواهر لغوية ، وكثيرا ما يستعمل في المواطن التي يقع فيها الحذف ، والتي تحتاج الكلمات لاكتمال معانيها ٤ . ولقد ورد في القرآن الكريم آيات كثيرة تشير إلى لفظ قدر ، والقدر ، والتقدير منها قوله تعالى : (وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى) (الأعلى / ٣) ، وقوله تعالى : ((إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِهِ قَدْرٌ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا)) (الطلاق / ٣) ، وقوله تعالى : ((قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَرُوهَا تَقْدِيرًا)) (الانسان / ١٦) . وكثيرا ما يتداخل مصطلح التقدير مع مصطلحات أخرى كالإضمار ، والحذف ، والتأويل ، كون التقدير هو حذف اللفظ مع نيته كالفاعل والخبر المحذوف ٥ .

والتقدير عند النحاة كما حددته تعاريفهم أنه يتناول محذوفات غير العامل ، فهو يتناول كذلك حذف المعمول حتى حذف الجملة بأسرها أي حذف العامل والمعمول ، وعلى الرغم من تناول التقدير لحالات الحذف فهو يشمل حالات غير الحذف بل كل ما فيها هو افتراض إعادة صياغة للمفردات أو الجمل بهدف

تصحيح الحركة الاعرابية.^٦ فمن خلال التعريف الاصطلاحي يتضح أن التقدير يجب أن يكون تناسبه
ينجم مع ما ذكر من قرائن معنوية ، أو لفظية فلكل محذوف أو مضمّر ، أو مستتر مقدر ، وإن هذا
المحذوف يعيننا على بيان الحكم الاعرابي أو عبارة أخرى توضيح المعنى ، أو الصورة الأصلية للكلام ،
وإن لعملية التقدير قد تكون للحركات ، والحروف ، والاسماء ، و الأفعال ، والجملة ، والجملة .

أهميته :

التقدير النحوي هو لتصحيح اللفظ والمعنى في الكلام ، ويأتي أيضًا لتوضيح المعنى^٧ ، إذ اللفظ
عند سيبويه هو الإعراب أو العلامة الإعرابية^٨ ؛ لأنه يرى أن الشكل اللفظي المتمثل في النصب يتبع
معنى معينًا يوجهه ويقوم بالتصحيح عليه ، كما للشكل اللفظي كالرفع يتبع معنى معين يوجهه ويصح
عليه . في حين أن المعنى فيراد به أمران ، أولهما : الوظيفة النحوية مثل (الابتداء ، والفاعلية ،
والمفعولية ... الخ) ، فأغلب كلام النحاة عن المعنى كانوا يريدون به الوظيفة النحوية ، قال الزجاج : " أن
الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، وتكون فاعلة ، ومفعولة ، ومضافة ، ومضافًا إليها ولم تكن في
صورها وأبنيتها دلالة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه
المعاني ... " ^٩

ويقول أبو الفتح ابن جني عن ظاهرة الإعراب : " الإبانة عن المعاني والألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت :
أكرم سعيد أباه وشكر سعيدًا أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان
الكلام شرجًا واحدًا لا ستبهم أحدهما من صاحبه " ^{١٠} . ومن شأن التقدير النحوي هو لتصحيح الوظيفة
النحوية في تراكيب الجملة التي تصدم مع قواعد النحو العربي وأصوله ، كما في البيت الشعري :

كأن أذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلماً محرفاً^{١١}

إذ استشهد به جماعة من العلماء على أن بعض العرب ينصبون بـ (إن) وأخواتها المبتدأ والخبر ،
على أن قوله : (أذنيه) اسم كأن ، و(قادمة) خبرها ، وهذا الإعراب نراه يخالف ما قامت عليه أصول
النحو العربي وقواعده من عمل هذه الحروف الناسخة ، والتي هي بالأصل تنصب الاسم وترفع الخبر ،
على أن قوله : (أذنيه) اسم كأن ، و(قادمة) الخبر ، وهذا نجده قد خالف ما قامت عليه القواعد
النحوية وأصولها لعمل هذه الحروف الناسخة التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، فقدروا محذوفًا وظيفته خبر
كأن وقدر بفعل تقديره : يحاكيان قامة ، أو يشبهان قادمة ، حتى أن النحاة يرون هنا أن التقدير هنا
متعين لأمر آخر وهو يخالف قواعد النحو العربي وأصوله .

الأمر الثاني : للمعنى فهو القصد ، أو المدلول " فالكلام معنى مقصود يسوقه لفظ مردود ، فإن استطاع
الإنسان ردّ المبنى إلى معناه أفصح وأبان ، فإن الكلام هياكل المعاني والمقاصد ، فهي وسيلتنا لإدراك
القول والإحاطة بالمعنى ، فإن ظهرت سهّل الأمر للوصول إلى المعنى وإن حذفت كلفتنا مجهودًا لإدراكها

من خلال قرائن تشير إليها حيث إنها غائبة حاضرة " ^{١٢} . قال الكفوي : " وقد يأتي التقدير لتوضيح المعنى " ^{١٣} . لاسيما عندما نرى الكلام قد يشتمل على حذف شيء منه ، ولا يستقيم معناه ولا تتم الفائدة إلا بتقدير ذلك المحذوف والذي يستدعيه المعنى ويهتدي إليه من خلال قرينة السياق ، ومثال ذلك ما استشهد به الدمشقي من تقدير معطوف عليه محذوف يقول : " وهذا التقدير كثير في القرآن العظيم فمنه ما يتوقف صحة الكلام عليه كقوله تعالى : ((فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)) البقرة / (١٧٣) ، أي : فأكل فلا إثم عليه ، وقوله تعالى : فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ((البقرة / (١٨٤) ، أي : فأفطر فعدة من أيام أخر .

شروطه :

لابد من توافر شروط للتقدير كي يكون التقدير صحيحاً منها :

١- أن يكون المقدر من لفظ المذكور ، فيقدر في (ضربي زيداً قائماً) : صرُّه قائماً ؛ لأنه من لفظ المبتدأ ، وهو أقل تقديرًا منه ^{١٤} ، فإذا امتنع تقدير المذكور في المعنى ، أو الصناعة قدر ما لا مانع له ، فمثال الأول : (زيداً اضرب أخاه) فإنه يقدَّر فيه : أهْنُ دون اضرب ، فإذا قلت : زيداً أهْنُ أخاه ، قُدِّر : أهْنُ ، وأما مثال الثاني (الصناعة) ، : (زيداً امزُرْ به) تقديره فيه (جاورُ) دون (امزُرْ) كونه لا يتعدى بنفسه ، فالعامل إذا كان مما يتعدى بنفسه ، وتارة يتعدى بالجار ، كـ (نصح) في قولنا : (زيداً نصحتُ له) يجوز أن يقدر : نصحتُ زيداً ، لأنه أولى من تقدير غير الملفوظ ^{١٥} . وقال بعضهم في قوله تعالى : ((قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ فَاَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا)) طه / (٧٢) ، أن حرف الواو للقسم والجواب المحذوف جملة النفي السابقة، وعليه يجب أن يقدر : والذي فطرنا لا نُؤْثِرَكَ ؛ بسبب إن القسم لا يجاب بحرف النصب (لن) إلا في الضرورة .

٢- أما الشرط الثاني فيجب أن يكون التقدير على التدرج ، فإذا استدعى الكلام تقدير أسماء موصوفة وصفة مضافة ، أو مضافة ، أو جار ومجرور / وضمير عائد على ما يحتاج إلى الرابط ، فلا يقدر الحذف دفعة واحدة بل على التدرج ، كما في قوله وتعالى : ((كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ)) الاحزاب / ١٩ ، أي : كدوران عين الذي ^{١٦} ، وأما مثال الصفة الموصوفة قول امرئ القيس :

إذا قامتا تزوّع المسكُ منهما نسيم الصبا جاءت برياً القرنفل

أي : تزوّع ا مثل تزوّع نسيم الصبا ، مثال الجار والمجرور قوله تعالى : وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ((البقرة / (٤٨) ، أي : لا تجزي فيه ثم حذف حرف الجر (في) فصار : لا تجزيه ، ثم حذف الضمير منصوباً لا مجروراً ، وقيل : إنهما حذفاً دفعة واحدة وبعضهم أجاز الأثنين ^{١٧} .

- ٣- أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي ؛ كي لا يخالف الأصل ، من حيث الحذف ، ووضع الشيء في محله .
- ٤- أن يكون المقدّر من مواضع الحذف التي يقاس عليها ، وأن يكون من الممكن تقديره ، فلا يقدر ما كان المحذوف فيه مطردًا لا يقاس عليه كما في (يد ، فم ، أب) .
- ٥- وأما الشرط الأخير للتقدير هو أن يكون مقدار المقدّر تقليله ما أمكن ؛ لتقليل مخالفة الأصل ، كما في تقدير الأخفش في قولنا : (ضربي زيدًا قائمًا) : ضربه قائمًا ، فهذا التقدير أولى مت تقدير البصريين : حاصلٌ إذ كان ، أو إذ كان قائمًا ؛ لأن الأخفش قدّر اثنين في حين إن البصريين قدّروا زيادة .

المبحث الثاني

المفاهيم والمصطلحات المشتركة التي تحمل معنى التقدير

❖ الاستغناء:

يأتي الاستغناء بمعنى الاكتفاء ، جاء في اللسان : " رجل غان عن كذا أي مستغن وقد غني عنه " ^{١٨} . وفي تاج العروس جاء بمعنى الاكتفاء بالشيء والاكتفاء عنه ، قال : " وأغني عنه كذا أي كفاه ، منه قوله تعالى : مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِي ((الحاقة / ٢٨) ، وغني في مكان كذا إذا طال مقامه مستغنيًا به عن غيره " ^{١٩} . وباب الاستغناء باب واسع ، فكثيرًا ما استغنى العرب عن لفظ بلفظ آخر ، حتى نجد إن ابن جني قد عقد بابًا في كتابه الخصائص للاستغناء بالشيء ، ونسب هذا القول إلى سيبويه قوله : " واعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطًا من كلامهم ألبتة ، فمن ذلك استغناؤهم بترك عن ودع ووذر... " ^{٢٠} . ونجد كلام سيبويه عن المستغنى عنه الذي جعله مصيرًا من كثرة الاستخدام ، فإن الاستغناء عن بعض عناصر الكلام قد يؤدي إلى إسقاطه من كلامهم ، والسبب في ذلك كثرة الاستخدام ، فقد عقد بابًا في إضمار الفعل المستعمل إظهاره عندما يكون المخاطب مستغن عن لفظ المتكلم بالفعل كما في قوله : " وذلك قولك : زيدًا وعمراً ، ورأسه ، وذلك أنك رأيت رجلاً يضرب ، أو يشتم ، أو يقتل فاكنتيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت : زيدًا أي أوقع عملك بزيد (...) استغنيت عن الفعل بعمله (...) فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه " ^{٢١} . ونجد السيوطي قد تحدث عن باب الاستغناء قال : " وهو باب واسع فكثيرًا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ من ذلك استغناؤهم عن تنثية سواء بتنثية سي فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان ، وتنثية ضبع الذي هو اسم المؤنث عن تنثية ضبعان الذي هو اسم المذكر فقالوا ضبعان ولم يقولوا ضبعتان " ^{٢٢} .

❖ التأويل :

جاء في لسان العرب : " الأول : الرجوع وآل الشيء يؤول أولاً ومآلاً رجع ، وأول إليه الشيء رَجَعَهُ " ^{٢٣} . ونجد أن هذا المصطلح لم يكن ظاهر في البيئة النحوية بل ظهر في كتب الفقهاء والمفسرين ، ففي الشريعة الإسلامية هو لصرف اللفظ عن معناه الظاهر الذي يحتمله ، كما في قوله تعالى : إِنَّ اللَّهَ قَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكَمُ اللَّهُ فَأَنَا تُؤَفَّكُونَ)) الأنعام / (٩٥) ، فإن أراد بالمعنى الظاهر إخراج الطير من البيضة كان تفسيراً ، أما إن أراد به إخراج المؤمن من الكافر ، أو إخراج العالم من الجاهل ، فهو تأويلاً ^{٢٤} .

ونجد أن مصطلح التأويل قد حصل فيه انقسام وخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة ، واحتدم بينهما الصراع ، وكثرت الحجج والأدلة فيما بينهم ، فالبصريون ، الذي عرف عنهم بسيطرة المنهج العقلي قد وضعوا قواعد يحتكمون إليها وأداة في تطويع ما يخرج على أحكامهم ، أما الكوفيون والذين يمثلون المنهج الظاهري ؛ لأنهم يحتكمون إلى السماع ، ويقفون عند حدود المرويات ، والسماع يقبل ما هو مسموع لا يتأوله ، ولا يقول بشذوذه ، حتى وجدناهم قد وضعوا قواعد لكل شاهد حتى تضخمت عندهم القواعد النحوية وتعددت الشواهد الشعرية ^{٢٥} . وقد اعتمد التأويل في باب النقييد يقول تمام حسان : "... وسيلة النحاة إلى ذلك نوع من أنواع التأويل يسمى (التخريج) ويتم هذا التخريج بوجه من وجوه الرد إلى أصل وضع الجملة ، فقد يكون التخريج بواسطة القول بالحذف أو الزيادة أو الفصل أو الإضمار أو التقدير أو التأخير أو التضمين أو بتفضيل أصل على أصل أو قياس على قياس (القاعدة القياسية) " ^{٢٦} ، فقد جعل تمام حسان التخريج نوع من أنواع التأويل .

❖ الاختصار :

جاء في لسان العرب حول الدلالة المعجمية للاختصار : " حذف الفضول في كل شيء " ^{٢٧} . وإيجاز الكلام ^{٢٨} .

وقد جعل النحويون هذا المصطلح أساساً لتفسير العديد من الظواهر اللغوية ، فهو جل مقصود العرب وعليه أكثر كلامهم ، وهو عند أهل اللغة بمعنى الإيجاز ، فقد رأى السيوطي أنهما بمعنى واحد قال : " الاختصار خاص بحذف الجمل فقط بخلاف الإيجاز " ^{٢٩} . في حين نجد أن أبي حيان يذهب إلى جعل الحذف على نوعين حذف اقتصار وحذف اختصار قال : " الحذف يكون اقتصاراً واختصاراً فحذف الاقتصار حذف الشيء لغير دليل ، حذف الاختصار حذف الشيء لدليل " ^{٣٠} . ومن أبرز الظواهر اللغوية للاختصار هو وجود الضمائر مع امكانية التعبير عنه بالاسم الظاهر ؛ لأنها أخصر من الظواهر ففي قوله تعالى : أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً)) الأحزاب / (٣٥) ، فقد قام الضمير مقام عشرين ظاهراً ، وكذلك من المظاهر هو الحصر بـ (إلّا و إنما) ؛ لأن الجملة تنوب مناب جملتين ، وكذلك

العطف ؛ لأن حروفه قد وضعت للاغتناء عن عودة العامل ، وكذلك من الظواهر أيضًا التثنية والجمع ؛ لأنهما أغنيا عن العطف .^{٣١}

❖ التوسع :

الاتساع هو مصدر فقد جاء في لسان العرب : " وسع وتوسّعوا في المجلس أي تفسّحوا " ^{٣٢} ، وفي القاموس : " والواسع ضد الضيق كالوسع " ^{٣٣} . وهكذا نجد ابن السراج يرى أن الاتساع ضرب من الحذف ، لكنه ما لبث يحاول التفريق بين هذين المصطلحين يقول : " اعلم أن الاتساع ضرب من الحذف إلا أن الفرق بين هذا الباب والباب الذ قبله (الحذف) أن هذا تُقيّمه مقام المحذوف وتُعرّبه بإعرابه وذلك الباب تحذف العامل فيه وتدعُ ما عمل فيه على حاله في الإعراب ، وهذا الباب العامل فيه بحاله وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف ، أو تجعل الظرف مقام الاسم " ^{٣٤} . ومثال ذلك قوله تعالى : واسأل القرية التي كنّا فيها والعير التي أقبّلنا فيها وإنّا لصادقون ((يوسف / ٨٢) ، فقد حذف المضاف الذي قدر به (أهل) ووظيفته المفعولية وأقيم مقامه المضاف إليه (القرية) ، وجرى حكمه الاعرابي الذي كان مجرى المحذوف . وقد فصل ابن جني في هذه القضية في كلامه عن الحذف وقد جعل الحذف والاتساع واحد قال : " ... أحدهما أن الحذف اتساع والاتساع بابه آخر الكلام وأوسطه لا صدره وأوله " ^{٣٥} . بينما وجدنا السيوطي لم يكن له رأي في هذه المسألة بل وجدناه ناقلاً لآراء الذين سبقوه ، فقد أورد رأي أبي حيان في شرح التسهيل يقول : " الاتساع يكون في المصدر المتصرف فينصب المفعول به على التوسع والمجاز ، ولو لم يصح ذلك لما جاز أن يبنى لفعل ما لم يُسم فاعله فرع عن التوسع فيه بنصبه نصب المفعول به ، وتقول : الكرم أكرمه زيداً ، وأنا ضارب الضرب زيداً " ^{٣٦} .

❖ الحذف :

جاءت كلمة الحذف في المعاجم بمعنى (القطع) ^{٣٧} ، و (الإسقاط) ^{٣٨} ، وهي عند الزمخشري بمعنى التسوية قال : " حذف الصانع الشيء سواء تسوية حسنة ، كأنه حذف كلما يجب حذفه حتى خلا من كل عيب وتهذّب ، منه فلان مُحذَف الكلام " ^{٣٩} . وقد طغت هذه الظاهرة على المباحث النحوية ، وقد اعتنى بها النحويون والبلاغيون على حد سواء . حتى اعتبر ابن جني أن ظاهرة الحذف في اللغة العربية ينم عن شجاعتها فأورد باب في كتابه سماه (باب في شجاعة العربية) تحدث فيه عن أنواع الحذف فقال : " قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف وليس شيء من ذلك إلا عن دليل ، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته " ^{٤٠} . تطرق الدكتور فاضل السامرائي إلى ظاهرة الحذف التي اعتبرها موطأة الأكناف في اللغة قال : " فقد توسعت اللغة العربية فيه توسعاً كبيراً وجرى الحذف فيها في كل أنواع الكلم ، فقد جرى في جزء الكلمة نحو : لك يك ، ولا أدُر وجرى في حروف المعاني نحو : قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف حتى تكون حرصاً أو تكون من الهالكين ((يوسف / ٨٥) ، أي لا تفتأ ، ونحو : يوسف أيها الصديق ((يوسف / ٤٦) ، أي يا يوسف ، وحذف الفعل نحو قوله تعالى : وقيل للذين اتفوا ماذا أنزل

رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا)) النحل / (٣٠) ، أي أنزل خيرًا ، وحذف الاسم في أحواله الإعرابية المختلفة فقد حذف المبتدأ نحو قوله تعالى: وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ ... ((القارة / ١٠-١١ : "١" ، وقد تعدى الحذف عند النحويون إلى حذف أكثر من جملة وحذف الجملة التي هي أحد ركني الإسناد .^٢ وظاهرة الحذف كذلك لم تكن غائبة عن أذهان البلاغيين ، فقد اهتموا بها وحظيت بدراساتهم وجعلوها مدار دراستهم فقد عقد عبد القاهر الجرجاني بابًا للحذف ونكته قال : " هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ ، عجيب الأمر شبيهة بالسحر ، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بيانًا إذا لم تُبَيِّن " .^٣

❖ الإضمار :

معنى الإضمار في دلالاته المعجمية يدل على الخفاء جاء في لسان العرب: " ف (المضمَر : المخفي) " ، وفي تاج العروس : " أن أكثر المضمَر في العربية إن شئت جئت به وإن شئت لم تأت به " .^٤ وأما في الاصطلاح فهو : " إسقاط الشيء لفظاً لا معنى وترك الشيء مع بقاء أثره " .^٥ وقد استخدم سيبويه هذا المصطلح (الإضمار) كثيراً في أبواب كتابه مثل : " الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إن " ،^٦ وقوله أيضاً في باب آخر : " ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل يستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغنٍ عن لفظك بالفعل " ،^٧ ويظهر لنا إن هذا المصطلح لم يستقم على حالة واحدة عند النحاة ، فقد نجده يتداخل مع ما شابه من المصطلحات التي تشابهه يقول السهيلي : " وهذا يحقق القول إن الحذف يتعلق بما لفظ به ثم حذف تخفيفاً أو قُطِعَ منه في حين إن الإضمار يمس ما لم ينطق به ثم حذف ولكنه مضمَر في النية مخفي في الخلد " .^٨ ومن أمثلة ذلك أنهم أضَمَرُوا الفاعل في فعله وقالوا باستناره ، ومرد هذا الخلاف في دالة الفعل إلى الفاعل هو نظرية العامل والتعليقات التي عللها النحاة ، حتى استخدموا الاستنار بمعنى الإضمار ، يقول ابن عقيل في شرح الألفية :

ومن ضمير الرفع ما يستتر كفاعلٍ أوافقُ نغبتُ إذ تشكر^٩

يقول الشارح : " ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز ، والمستتر إلى واجب الاستنار وجائزه ، والمراد بواجب الاستنار ما لا يحل محله الظاهر ، والمراد بجائز الاستنار ما يحل محله الظاهر " ،^{١٠} وقد علق محقق هذا الشرح وهو المحقق محمد محي الدين بقوله : " الفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين ، الأول : أن المحذوف يمكن النطق به ، وأما المستتر فلا يمكن النطق به أصلاً وإنما يستعبرون له الضمير المنفصل - حين يقولون : مستتر جوازاً تقديره هو ، أو يقولون مستتر وجوباً تقديره أنا أنت - وذلك لقصد التقريب على المتعلم وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق ، والوجه الثاني : أن الاستنار يختص بالفاعل الذي هو عمدة في الكلام ، وأما الحذف فكثيراً ما يقع في الفضلات كما في المفعول به ... وقد يقع في العُمد في غير الفاعل كما في المبتدأ وذلك كثير في العربية " .^{١١} ويبدو أن

النحويين قد حاولوا تحديد مصطلح الإضمار على مستوى التنظير ؛ لأن هذا المصطلح وجدناه قد تداخل مع مصطلحات أخرى .

المبحث الثالث

صور وأنماط التقدير في كتاب التمام

- قال أسيد بن أبي اياس : (بحر الطويل) .

فَقَدْنِي وَايَاهُمْ فَإِنْ أُلْقَ بَعْضُهُمْ
يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السَّنَامِ الْمُسْرَهْدِ

فقد عطف (اياهم) على المعنى ، وذلك أن (ني) من قدني ، إن كانت مجرورة باضافة (قد) إليها، فهي منصوبة في المعنى ، ألا ترى إن معنى (قدك) ليكفك ، و (قدني) بمعنى ليكفني ، فإن موضع (قد) من قدك رفع بالابتداء ، تقول : قدك درهمان ، كقولك : حسبك درهمان ، فإذا جاز أن تتصور في (حسبك) وهي معربة معنى ليكفك كان اعتقاد ذلك مع (قدك) المبنية أخرى ، ألا ترى قوله : (من الطويل)

إذا كانت الهيجاء وأنشقت العصا
فحسبك والضحاك سيف مهند

فهو محمول على معنى : فليكفك والضحاك ، ومن جر (الضحاك) عطفه على الكاف للضرورة ، ومثل ذلك قوله تعالى : إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ كَأَنَّ مِنَ الْغَابِرِينَ ((العنكبوت/ (٣٣))، لما لم يحسن عطفه على الضمير المجرور حمله على المعنى فصار تقديره: ننجي أهلك . ولأبن جني وجه آخر هو أن يكون (اياهم) في موضع جر وإن كان لفظه للضمير المنسوب . ويرى الشارح أيضًا أنه يجوز ذلك مثلما جاز قوله : أنا كَأَنْتَ ، وأنت كَأَنَا ، وكما يجوز ، مررت بك أنت ، ونزلت عليهم هم . فمثلما باشرت هذه الضمائر الجوار ، وهي ضمير مرفوع كذلك جاز أن تباشر (اياك) الكاف في قوله : كاياك ، وإن كانت اياك من ضمير المنسوب . وإن العلة الجامعة للجواز في ذلك هي إن هذه الاسماء المضمرة هي أسماء في الحقيقة وعبارات عما المظهرات عبارة عنه وليست الصورة هي نفس الإعراب ، فنحتشم من وضع الضمير المرفوع موضع الضمير المنسوب والمجرور ، وأما إذا كانت اسمًا جاز أن يقع بعضها موقع بعض كما هو الحال في الاسم الواحد فيقع تارة مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا ، وإن كان أكثر الاستعمال أن يخص كل واحد من هذه الاسماء بموضع من الإعراب خلًا للظاهر ، فكذلك يجوز أن قوله (فقدني و اياهم) موضع (اياهم) جر على موضع (ني) من (قدني) ، كما كان الضحاك فيمن جره عطفًا على الكاف في (حسبك) . وعلى إن (اياهم) هنا أسهل من (الضحاك) ، ألا ترى إن (اياهم) لا يبين فيه حقيقة إعراب وقد وقع ، فكأنه لا فرق بين المنسوب والمجرور في هذا . وليس كذلك (الضحاك) لإختلاف حالي نصبه وجره ، فإذا جاز (فحسبك والضحاك) كان (فقدني و اياهم) على إن (اياهم)

موضع جر أجوز لا سيما ولم يظهر في (فقدك) اعراب . فالكاف في (قدك) اشبه بالمنصوب من كاف (حسبك) ، فكأن (اياهم) وإن كان مجرور الموضع نصيبه . فإن قلنا فقد وقع الاجماع على إن ضمير المجرور لا يكون مفصولاً ، وأنت قد فصلته في هذا الموضع ، إلا ترى إنك لا تقول : (مررت بزيدٍ وَكَ) ، ولا (لقيت غلامه وها) ، فالجواب على ذلك إنما جاز لأن لفظه المنصوب وإن كان مجروراً . كما إن (أنت) من قولك : (مررت بك أنت) ، مجرولة لوقوعها تأكيداً للكاف المجرورة ، والضمير (أنت) مفصول كما ترى ولقد جاز ذلك ؛ لأن لفظه لفظ المرفوع المنفصل ، وكذلك يجوز أن يكون (اياهم) من قوله : (فقدني وياهم) ضمير صا مجروراً وإن كان مفصولاً لمجيئه على لفظ المفصول . وأما قوله (يكونوا كتعجيل السنام المسرهد) فيحتمل أن يكون (التعجيل) مصدرًا لعجلت ، فيكون المضاف محذوفاً كأنه قال : يكونوا كذي تعجيل السنام ، و (ذو تعجيله) هو السنام ، فكأنه قال : يكونوا كالسنام المسرهد ، وهذا وجه ظاهر ، ويحتمل وجاً آخر وهو أن يكون (التعجيل) لسمًا من هذا المعنى لا مصدرًا .^{٥٣}

• قال رجل من هذيل يذكر أباه : من (المتقارب)

نفاني وكنت ابنه حقبةً اليه أوّل اذا أنسبُ

ينبغي أن يكون الناصب لـ (حقبة) ما في ابنه من معنى الفعل ، فكأنه قال : كنت منسوباً إليه معروفاً ببنوته ، ومثل ذلك ما أنشده جرير (من الطويل) :

تركت بنا لوحاً ولو شئت جادنا بعيد الكرى تلج بكرمان ناصح

فقد نصب (بعيد الكرى) بما في تلج من معنى التلج ؛ لأنه بمعنى بارد ، وكذلك ما أنشدناه أيضاً :

أنا أبو المنهال بعض الأحيان

فعلق الظرف بما في أبي المنهال من معنى الحدث كأنه قال : أنا المُجدي أو الدافع والحامي بعض الأحيان . وإذا جاز لهذا التقدير أن يرفع به الفاعل كان نصبه للظرف أسوغ وأسهل ، وذكر الشارح قول استاذه أبو علي الفارسي : الظرف يعمل فيه الوهم مثلاً ، فمما رفع به فيه الفاعل قوله من بحر (الطويل) :

كأن لنا منه بيوتاً حصينةً مسوحاً اعاليها وساجاً كسورها

وكأنه قال : سوداً اعاليها وخضرًا كسورها .

وقول الآخر من بحر (الطويل) :

شكوت أمير المؤمنين شكاتي فكان حباي أن جُررت على فمي

فيجوز أن تنصب (أمير المؤمنين) ؛ لأنه منادى ، ويجوز أن تنصبه لأنك اردت حرف الجر فكأنه قال : شكوت إلى أمير المؤمنين ، فلما حذف حرف الجر وصل بنفسه الفعل^{٥٥} .

• قال عبدالله بن مسلم بن جندب : (من الطويل)

وَجَنَّ عَلَيْكَ اللَّيْلُ دَانَ رَوَاقِهِ ورأيت للهم النجومَ الدوانيا

يجوز أن يكون (دان) في موضع نصب وأراد (دانيا رواقه) إلا أنه أجرى المنصوب مجرى المرفوع والمجرور كقولهم :

يا دارَ هِنْدٍ عَفَتْ أَلَا تُثَافِيهَا بين الطويِّ فصارات فواديها

وكذلك قول رؤبة : (من المتقارب)

سَوَى مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطُ الْحَقِّ تقليل ما قارعن من سم الطرق

وهو كثيرٌ جداً . ويجوز أن يكون تقديره : وجن عليك الليل رواقه دان ، بجعل الجملة في موضع الحال ، ثم قدمت الخبر على المبتدأ كما تقول في الصفة : مررت برجل قائم ابوه ، يريد ابوه قائم .^{٥٥}

• قال مليح بن الحكم : (من الوافر)

فَتَضْجَعُ تَارَةً وَتَقِيمُ أُخْرَى بهن طوالب القصد الصدور

يرتفع (الصدور) بـ (الطوالب) كما تقول : (مررت برجال طوالبَ زيدًا نساؤهم) ، وإن شئت رفعت (الصدور) بالقصد كقولك : (حُبُّ الْقِيَامِ زَيْدٌ) ، فتعمل المصدر^{٥٦} ، وفيه اللام كقوله : (عن الضرب مسمعا) ، فيصير تقديره : (طوالب أن تقصد الصدور) .

الخاتمة

لا استطيع القول جازماً أنني قد استوفيت جميع الآراء ومسائل التقدير في هذا الكتاب ، وقد خلاص هذا البحث الميسر إلى جملة من النتائج التي توصل إليها البحث أهمها:

- هذا الكتاب هو شرح لبعض الشعراء الهذليين وليس جميعهم ، فهو شرح أبيات لشعراء هذيل مما اغفله أبو سعيد السكري
- كثيراً ما ذكر ابن جني في هذا الكتاب اساتذته والعلماء الذين سبقوه في هذا المجال ، وتطرق كذلك إلى مصنفاته التي سبقت كتابه هذا
- اشتمل هذا الكتاب على المادة النحوية كاملة .
- مثل هذا الكتاب شرح مبسط عالج فيه المسائل اللغوية بأسلوب علمي دقيق تضمن المناقشة الوافية المقترنة بالأمثلة والشواهد ، رغبةً في توضيح المسائل وإفهامها للدارسين.
- كشف هذا الكتاب على عمق آراؤه وسعة اطلاعه .
- اعتمد ابن جني في كتابه هذا على ذكر أبيات شعرية لشعراء هذيل فيقوم بشرح الأبيات، ومن ثم يقوم بذكر الآراء اللغوية .

الهوامش

- ^١ لسان العرب ، لأبن منظور ، م ٥ / ٣٥٤٥ مادة (قدر)
- ^٢ المصدر نفسه
- ^٣ تاج العروس ، الزبيدي ، ج ١٣ / ٣٧٤
- ^٤ ينظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد سمير اللبدي ، ص ١٨١
- ^٥ ينظر معجم علوم العربية ، محمد التونجي ، ص ١٥٣
- ^٦ ينظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ، علي أبو المكارم ، ص ٢٠٩
- ^٧ ينظر : الكليات ، أبو البقاء الكفوي ، ٢٨٤
- ^٨ ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ، أبو الحجاج الشنتميري ، ١ / ١٥٣
- ^٩ الايضاح في علل النحو ، الزجاجي ، ص ٦٩
- ^{١٠} الخصائص ، ابن جني ١ / ٣٥
- ^{١١} البيت للشاعر محمد بن ذؤيب العماني ، ينظر خزائن الادب ، ١٠ / ٢٣٧-٢٣٨
- ^{١٢} الحذف والتقدير ، رؤية في الاسلوب القرآني ، عبد الكريم خالد التميمي ، ص ٩١
- ^{١٣} الكليات ، أبو البقاء الكفوي ، ص ٢٨٤
- ^{١٤} ينظر : الاشباه والنظائر ، ١ / ١٤٧
- ^{١٥} ينظر : المصدر نفسه ، ١ / ١٤٧
- ^{١٦} ينظر : مغني اللبيب ، ٨٠٣
- ^{١٧} ينظر : مغني اللبيب ، ٨٠٤ ، والاشباه والنظائر ، ١ / ١٤٧
- ^{١٨} لسان العرب ، ابن منظور ، م ٥ / ٣٣٠٩
- ^{١٩} تاج العروس ، الزبيدي ، ٣٩ / ١٩٢
- ^{٢٠} الخصائص ، ابن جني ، ١٥ / ٢٦٦
- ^{٢١} الكتاب ، سيبويه ، ١ / ٢٥٣
- ^{٢٢} الاشباه والنظائر ، السيوطي ، ١ / ٦٠
- ^{٢٣} لسان العرب ، ابن منظور ، م ١ / ١٧١
- ^{٢٤} ينظر : التعريفات ، الشريف الجرجاني ، ص ٥٧
- ^{٢٥} ينظر : أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم ، ص ٢٣٣
- ^{٢٦} الأصول ، تمام حسان ، ص ١٤٥
- ^{٢٧} لسان العرب ، ابن منظور ، مادة خصر ، م ٢ / ١١٧٣
- ^{٢٨} تاج العروس ، الزبيدي ، ١١ / ١٧٤
- ^{٢٩} الاتقان في علوم القرآن ، السيوطي ، ٥ / ١٥٨٦
- ^{٣٠} التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي ، ٦ / ٧-٨
- ^{٣١} ينظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ، علي أبو المكارم ، ص ٢٠٣
- ^{٣٢} لسان العرب ، ابن منظور ، مادة وسع ، م ٦ / ٤٨٣٥
- ^{٣٣} القاموس المحيط ، الفيروز أبادي ، ٣ / ٩٣
- ^{٣٤} الأصول في النحو ، ابن السراج ، ٢ / ٢٥٥
- ^{٣٥} الخصائص ، ابن جني ، ١ / ٢٩٠
- ^{٣٦} الاشباه والنظائر ، السيوطي ، ١ / ١٩-٢٠
- ^{٣٧} لسان العرب ، ابن منظور م ٢ / ٨١٠

- ^{٣٨} تاج العروس ، الزبيدي ، ٢٣ / ١٢١
- ^{٣٩} أساس البلاغة ، الزمخشري ، ١ / ١٦٢
- ^{٤٠} الخصائص ، ابن جني ٢ / ٣٦٠
- ^{٤١} الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، فاضل صالح السامرائي ، ص ٧٥
- ^{٤٢} ينظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ، علي أبو المكارم ، ص ٢١١
- ^{٤٣} دلائل الاعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، ص ١٧٧
- ^{٤٤} لسان العرب ، ابن منظور ، ٤م / ٢٦٠٧
- ^{٤٥} تاج العروس ، الزبيدي ، ١٢ / ٤٠٤
- ^{٤٦} التعريفات ، الشريف الجرجاني ، ص ٣٥
- ^{٤٧} الكتاب ، سيبويه ، ١ / ٦٩
- ^{٤٨} المصدر نفسه ، ١ / ٢٥٣
- ^{٤٩} نتائج الفكر ، السهيلي ، ص ١٢٧
- ^{٥٠} شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ١ / ٩٥
- ^{٥١} شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، ١ / ٩٥
- ^{٥٢} المصدر نفسه / ١ / ٩٥
- ^{٥٣} ينظر : كتاب التمام في اشعار هذيل ، ابن جني ، ص ٢٣٢-٢٣٤
- ^{٥٤} ينظر : التمام في اشعار هذيل ، ابن جني ، ص ١٦٣-١٦٤
- ^{٥٥} ينظر : المصدر نفسه ، ص ١٦٩

قائمة المصادر

القرآن الكريم:

١. -أساس البلاغة ، أبي القاسم محمود الزمخشري ، ج ١ ، دار الكتب المصرية ، مصر ، ١٩٢٢ م.
٢. -أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم ، دار غريب ، ط ١ ، مصر ، ٢٠٠٧ م.
٣. -الاتقان في علوم القرآن ، السيوطي ، ج ٥ ، تح مركز الدراسات القرآنية ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، المملكة العربية السعودية (د ت).
٤. -الاشباه والنظائر ، جلال الدين السيوطي ، ج ١ ، دار الكتب العلمية ، لبنان (د ت).
٥. -الأصول ، تمام حسان ، عالم الكتب ، مصر ، ٢٠٠٠ م.
٦. -الأصول في النحو ، أبو بكر بن السراج ، تح عبد الحسين الفتلي ، ج ٢ ، مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، لبنان ، ١٩٩٦ م.
٧. -الايضاح في علل النحو ، أبو بكر بن اسحاق الزجاجي ، تح د مازن المبارك ، ط ١ ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٨٦ م.
٨. -التذيل والتكميل في شرح التسهيل ، أبو حيان الاندلسي ، ج ٦ ، تح حسن هندواي ، دار كنوز ، ط ١ ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٥ م.
٩. -التعريفات ، الشريف الجرجاني ، دار الندى ، مصر ، (د ت).
١٠. -الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، د فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر ، ط ٢ ، الاردن ، ٢٠٠٧ م.
١١. -الحذف والتقدير في النحو العربي ، علي أبو المكارم ، دار غريب ، ط ١ ، مصر ، ٢٠٠٧ م.
١٢. -الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تح محمد علي النجار ، ج ١ ، دار الكتب المصرية ، مصر (د ت).
١٣. -القاموس المحيط ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، شركة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده ، ط ٢ ، ١٩٥٣ م.
١٤. -الكتاب ، سيبويه ، تح عبد السلام محمد هارون ، ج ١ ، مكتبة الخانجي ، ط ٣ ، مصر ، ١٩٨٨ م.
١٥. -الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) ، أبو البقاء الكفوي ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، لبنان ، ١٩٨٨ م.

١٦. -النكت في تفسير كتاب سيبويه ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتميري ، ج ١ ، تح رشيد بلحبيب ، ط ١ ، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية ، المملكة المغربية ، ١٩٩٠ م.
١٧. -تاج العروس ، الزبيدي ، تح عبد الكريم العزلاوي ، وزارة الاعلام الكويتية ، الكويت ١٩٧٢ م.
١٨. -خزانة الادب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، ج ١٠ ، تح عبد السلام محمد هارون ، ط ٤ ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ٢٠٠٠ م.
١٩. -دلائل الاعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، شرح ياسين الايوبي ، المكتبة العصرية ، لبنان ، ٢٠٠٧ م.
٢٠. -شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، تح محمد محي الدين عبد الحميد ، ج ١ ، دار التراث ، مصر ، ١٩٩٩ م .
٢١. -لسان العرب ، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، دار صادر ، لبنان - بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٠ م.
٢٢. -معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد سمير اللبدي ، دار الفرقان للنشر والتوزيع، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٨ م.
٢٣. -معجم علوم العربية ، محمد التونجي ، دار الجيل ، ط ١ ، لبنان ، ٢٠٠٣ م.
٢٤. -مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، جمال الدين بن هشام الانصاري ، تح د ملزن المبارك، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، ط ٣ ، ١٩٧٢ م.
٢٥. -نتائج الفكر ، لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي ، تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، لبنان ، ١٩٩٢ م.

الدوريات والمجلات :

- ١- الحذف والتقدير ، رؤية في الاسلوب القرآني ، عبد الكريم خالد التميمي ، مجلة آداب البصرة ، جامعة البصرة / كلية القانون ، العدد ٥١ ، ٢٠١٠